

١٥ مايو والتحول الاجتماعي

اعتقد ان السمة الاساسية لـ ١٥ مايو .. انه كان انطلاقة لتأكيد المصلحة العميقية بين الاشتراكية وبين الديمقراطية وبين التحول الاجتماعي وبين سيادة القانون وبين تذويب الفوارق بين الطبقات وبين الوصول الى ذلك سلميا بالحوار

الديمقراطي .. اي انه محاولة لإيجاد صيغة تطبقة مصالحة لما قال عنه الميقات

بتلهم الدكتور

جمال العطيفي

وقد كانت هناك محاولات تبذل للإيهام بأن « التصحیح » فيه قدر أكبر لصالح الديمقراطية السياسية بمعناها الليبرالي ، وبالتالي فإنه قد يرتد بخطوات الديمقراطية الاجتماعية .. او على الأقل فإنها قد تتجمد .. او قد تصبح خطوات وثيدة ..

ووجه الخطأ او الإيهام في هذه المحاولات ان التصحیح قد مضى في طريق الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون .. لأن الانحراف في مسیرتنا عن الاسلوب الديمقراطي السليم كان يمكن ان يهدد كل التحولات الاجتماعية التي حققتها .. انتى اعتقد مثلاً ان « برنامج العمل الوطني » يمثل اضافة هامة الى برنامج ٢٠ مارس .. وبينما كان برنامج ٢٠ مارس يمثل اساساً رفض العزيمة والانطلاق من هذا الرفض الى الرغبة في التغيير .. فان برنامج العمل الوطني يمثل الاصرار على مواصلة النضال في سبيل التحرير وبناء الدولة الحديثة .. دولة الإنسان الحر .. وتوسيع الشعب العاملة .. دولة

.. ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحاً الحرية وبهما مما نستطيع ان نخلق الى الانفاق العالية التي تتطلع اليها جماهير الشعب ..

فالى اي مدى نجحتنا في عامين في وضع هذه الصيغة موضع التطبيق الصحيح ؟

هل زاد اعتمادنا على احد جناحي الحرية اكثر من اعتمادنا على الآخر ؟ هل طفت شعارات الديمقراطية على شعارات الاشتراكية ؟

وبمعنى آخر هل كانت مملسة دولة المؤسسات وتأكيد سيادة القانون ، غایة في ذاتها ، ام أنها كانت اطاراً توسيع فيه التحولات الاجتماعية .. اطراماً يصونها ويجمع الناس حولها ويدعم لتنتمي إليها ويحصن مسيرتها من الموى ومن الحقد في اعتاب ١٥ مايو ١٩٧١ كان طبيعياً ان تخرج الجماهير لنعبر ونمارس .. وقد تهتز « الممارسة الديمقراطية » احياناً لحداثة استخدامها .. وقد يتحرك طلب « التصحیح » احياناً في غير اتجاهه الصحيح .. ولكن يبقى في النهاية ان العدالة نفسها حرية .. ولنقم العيش نفسها حرية .. وعلى الرمال .. وعلى السحاب نكتب اسمها .. على حد تعبير الشاعر الفرنسي الحديث بول ايلوار ..

لا استغلال فيها للإنسان ولا ثناقيش بين
الفرد والمجتمع ولا ينفل ل أحد على أحد
الا بالعمل .. دولة لا مكان لللابية فيها
.. دولة تزول منها البطالة .. دولة
المجمعات الصناعية .. دولة الترقية
الحديثة ..

ومنذ ٢٣ يوليو ١٩٧١ .. حينما وافق
المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي على
برنامجه العمل الوطني ، يمكننا ان نحصي
اهم الاجازات الاجتماعية والاقتصادية
وقد زاد تعميق المكاسب الاشتراكية
وتوصيمها .. ! حينما تقرر مثلا زيادة الحد
الادنى لاجور العمال ، وتوسيع قاعدة
التأمينات الاجتماعية ، وانشاء بنك
نامر الاجتماعي .. وافتتاح صغار
ال فلاحين من الديون ومن الفقيرية المقاربة
وهذه امثلة ..

ان .. فنحن بعد ١٥ مايو نعرف من
نحن .. ونعرف اين نحن ؟
ونحن نعرف كما قالها انور السادات
في اجتماع المؤتمر القومي في ١٨ فبراير
من العام الماضي – ان التحول الاشتراكي
يزداد رسوخا بالانفتاح على الدنيا وليس
بالانفلاق على النفس ، وبسيادة القانون
وليس بنسیان القانون ، وبمزيد من
الحرية وليس بقيود على الحرية . □